سجن روميّة ... معتقلون سوريون لم يسقط نظامهم بعد

الواقع الحقوقي والإنساني

أعدَّ التقرير: علي حمودي، عبدالله الشعار وحسن الملا

—

مقدمة

أكبر السّجون اللّبنانيّة يشهد منذ عقود صعوبات إنسانيّة وحقوقيّة تجعل من حياة نزلائه عذاباً يوميّاً لا ينتهي، عدا عن الانتهاكات التي ترتقي لمستوى الجريمة في كثيرٍ الأحيان،

حركة أطياف من أجل سوريا قامت بدافع المسؤوليّة اللإنسانيّة بالانضمام إلى الحملة الإعلاميّة "نحن ننحت في الهواء" الّتي تسلّط الضوء على هذه المأساة، وإعداد جلسة حوارية نتج عنها هذا التّقرير بناءً على شهاداتٍ مباشرةٍ من داخل وخارج سجن روميّة، عبر اتصالات مباشرة مع معتَقَلَيْن موجودَين داخل السّجن. وبمشاركة شهادات كل من المحامين والحقوقيّين: الأستاذة ديالا شهادة والأستاذ محمد صلبوح، وأيضاً الإعلاميين الأستاذ مؤيد اسكيف، والأستاذة جنى بركات.

بالاضافة لوثائق رسمية تكشف عن الظروف غير الإنسانيّة التي يعاني منها المعتقلون، إضافة إلى الانتهاكات القانونيّة التي تطال حقوقهم الأساسية وفقًا للقوانين المحليّة والاتفاقيات الدّوليّة.

يُغطّي التّقرير أوضاع وحالة السّجن، وأحداث دخول 125 سوري إضراباً عن الطّعام، الحالة الإنسانيّة ووالصّحيّة والحقوقيّة والقانونيّة الواقعة على المعتقلين، ودور الإعلام في تسليط الضوء على تلك تلك البقعة المعتمة من العالم، وتحميل المسؤوليّة للحكومتين اللّبنانيّة، والسّوريّة المؤقّتة. بالإضافة إلى تقديم ورقة توصيات عاجلة.

في اتّصالٍ مع **الشّاهد "برادا"** في اتصالٍ أجراه بمساعدة أحد المتعاونين خارج السّجن عن طريق تحويل الاتّصال الهاتفي لنا للمشاركة في الجلسة على الهواء، أطلَعنا على الحقائق التّالية، حيث قال:

"بدأ 125 معتقلاً سياسياً في سجن روميّة إضراباً عن الطّعام منذ 14 يومًا، مطالبين بتنفيذ الاتفاق الذي تمّ التّفاهم عليه بين الحكومة اللّبنانيّة والسّلطات السّوريّة الجديدة، لإنهاء حالة الظّلم والأحكام الجائرة التي طالتهم والتي وصلت في بعض الأحيان إلى السّجن المؤبّد، ما جعلهم يعيشون حالة من الإحساس أنهم لن يخرجوا من سجونهم أبدًا، حيث تمرّ الدّقيقة كأنّها يومٌ كامل بالوقت الذي تعيش العائلات انتظاراً مريراً، سائلين آبائهم عن موعد الإفراج عنهم مما يزيد من المعاناة النّفسيّة للمعتقلين وأُسرهم.

من العبارات التي ربما تعبر عن ضيق صدورهم قال الشّاهد:

"الآن اللحظات أقسى من كل ما سبق، كل شيء صار أسود، المعتقل صار يرى الجدران سوداء.. لم يعد لدينا طاقة لنبقى في السّجون."

وأما المعاناة النّفسيّة التي هي بالمحصّلة نتيجةٌ للظروف الإنسانيّة والصّحيّة المزرية التي يعيشها المعتقلون في كل يوم، حيث لا رعاية طبّيّة كافية، مما يهدّد حياة المعتقلين نتيجة نقص حتى الأدوية الأساسيّة، وعدد نزلاء السّجن الذين تجاوزوا الأربعة آلاف نزيل في بناءٍ معدٍ لألفٍ وخمسين نزيلاً فقطّ، أي ما يقرب الثّلاثة أضعاف، ومع حقيقة تواجد طبّيبٍ واحدٍ يعمل لساعاتٍ محدودةٍ يومياً، بدون مناوبات يجعل من الرّعاية الصّحيّة شبه معدومة.، ويتوجب على المعتقلين شراء الدّواء على نفقتهم الشّخصيّة، ومن الخارج، حيث أن أحد النّزلاء اللّبنانيّين أصيب بجلطة قلبيّة، وتأخّر وصول الطّبيب الّذي اتّصف بالعجرفة مع النّزلاء، وتأخّر طلب الإسعاف مما أدّى إلى وفاة الشّخص،

ونقلاً عن الشّاهد: "دخلنا بعدها في إضرابٍ انتهى بوعودٍ لم يُنفَّذ منها شيء"

أحد أهم المسبّبات هو تأخّر تنفيذ الاتّفاق ين الحكومة السّوريّة المؤقّتة والحكومة اللّبنانيّة

منذ الإعلان يعاني المعتقلون من إحباطٍ نتيجة تأخّر تنفيذ اتّفاق استعادة المعتقلين السّوريّين من سجون لبنان، دون مبرّرٍ واضح، مما زاد معاناتهم النّفسيّة والصّحيّة، حيث يقول الشّاهد برادا:"السّجن يأكل من صحّة البني آدم، الدّقيقة داخل السّجن تقتلنا، رأينا فرحة سقوط النّظام، ولكن هذه الفرحة فيها غصّة"."

وأما عن حال السّجن والوضع الاقتصادي اللّبناني فيعلّق:

"هذا حال السّجن وهذه حال الدّولة اللّبنانيّة، الأزمة الاقتصاديّة لا تخفَ على أحد، والمشكلة بوجود العائلات في سوريا، أي أنه لا يوجد من يؤمّن الدّواء من الخارج حتّى لو وجد المال."

ويشبّه برادا الوقت الّذي يمر عليه بحدث اعتقاله في سوريا حيث ننقل من رواية اعتقاله: "انا اعتقلت عند النّظام في بداية الثّورة. أتوا بي من فرع المنطقة، فرع الدوريات لإخراجي في صباح اليوم التّالي.. ولكنّهم أعادوني إلى فرع المنطقة، كل دقيقة انتظار في اللّيل كانت تقتل الانسان، كانت هذه من أصعب فترة، بعد الاتفاق نسيت آلام الاعتقالات الماضية, ولكن الآن اللحظات أقسى من كل ما سبق."

جهود العائلات على هذا الطّريق:

في الخارج فلم تدّخر عائلاتهم جهداً من مطالباتٍ و اعتصامات، حيث نقل الشاهد أنهم رغم الاحتجاجات والاعتصامات التي نفّذها ذوو المعتقلين أمام القصر الجمهوري ووزارة الخارجيّة اللّبنانيّة وعلى الحدود مع سوريا، لم يتم اتّخاذ أي إجراء حقيقي حتى الآن، لذلك كان قرار الدّخول في إضرابٍ عن الطّعام هو الخيار الأخير أمامهم لإسماع صوتهم، آملين أن يكون خطوة في طريق الحريّة أو المحاكمة على أرضهم وبلدهم سوريا.

إنّ شهادة "برادا" تؤكّد أنّ الأوضاع داخل سجن روميّة تنذر بخطرٍ صحيٍّ ونفسيٍّ متفاقم، في ظل غياب الحلول الفعليّة وتأخير تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين الحكومة اللّبنانيّة والسّلطات السّوريّة.

الانتهاكات القانونيّة والإجراءات القضائية

في **مرافعة وشهادة الأستاذ محمد صلبوح** المحامي والحقوقي المُتابع لقضيّة سجن روميّة على مدى سنوات، غطّى فيها شكل القضيّة الواجب فهمه، من حيث:

- الاكتظاظ وظروف الاحتجاز غير الإنسانيّة والتي تؤدي إلى مأساة صحيّة وحصول انتهاكات طبّيّة وضياع الحقّ في العلاج.

- ❖ الأحكام التّعسّفيّة ضد المعتقلين السّوريّين حسب انتماءاتهم المناطقيّة والسّياسيّة، وازدواجية المعايير في تصنيف الإرهاب.
- ❖ الممارسات التّعسفيّة ضدّ المعتقلين مثل انتزاع الاعترافات تحت التّعذيب، الموت نتيجةً لذلك أحياناً، وبالتّالي ردّ فعل على شكل إضراب.
- ❖ بالإضافة الى الحاجة إلى تحرك سريع لإنهاء الأزمة التحرّكات الدّبلوماسيّة البطيئة.

"الوضع داخل السّجن مأساوي، سجن روميّة مصمم لاستيعاب 1050 نزيلاً، لكنه يحتوي حاليّاً على حوالي 4000 سجين، مما يؤدي إلى اكتظاظ شديد وعدم توفّر الرّعاية الصّحيّة الكافية".

ويضيف صبلوح: "لا يوجد مستشفى داخل السّجن للحالات الطّارئة. في إحدى الحالات، توفّي سجينٌ لبنانيّ بسبب تأخّر وصول الطّبيب وطلب الإسعاف، بالوقت الّذي تبعد فيه أقرب مستشفى عن السّجن دقيقتين مشياً على الأقدام هذه هي الحقيقة المرة التي يعيشها المعتقلون"

ويوثّق الأستاذ صلبوح أيضاً حالة معتقلٍ احتاج عمليّة قلبٍ مفتوح، ثمّ بعد ثلاثة أشهر من بدء محاولته لجمع مبلغ 7500 دولار تكاليف الجراحة، وفي اليوم الّذي اكتمل المبلغ توفّي الرّجل."

وأمّا بالنّسبة للمعتقلين السّوريّين في روميّة، فيقول: " هم الآن يشعرون اليوم بالسّجن وكأنه يساوي سنوات حياتهم التي قضوها خارجه، لأنّهم دفعوا ثمن سقوط النّظام من حياتهم وعمرهم وشبابهم. رأوا النّاس تحتفل ولكنّهم لم يشاركوا في الاحتفالات على أرض سوريا. التي دفعوا ثمن تهجيرهم منها"

ولفهم قضيّة كيفيّة وصول ملفّات هؤلاء النّاس إلى السّجن علينا أن نرجع إلى بداية أحداث الثّورة، حين صار النّظام الأمني اللّبناني يوجّه تهماً داخل الأراضي اللّبنانيّة وخارجها، تحت بند "وبتاريخٍ ـ لم يمر عليه الزّمن ـ أقدم "X" على الانتماء إلى عصابةٍ مسلّحة" بالتّالي عدد كبير من السّوريّين الذين تمّ اتهامهم في لبنان لم يكن على جرمٍ ارتكبه ضمن الأراضي اللّبنانيّة"

ثم يضيف شهادةً عن التّحقيقات التي شهدها:

"بصفتي محامي أشرفت على قضايا كثيرة أمام القضاء العسكري، رأيتهم يسألون الشخص (انت كنت في إدلب، مين كان في إدلب؟ مين قلك تتجاوب معاهم؟) فيجيب أنه كان معهم لأنّهم قوة أمر واقع ولا يستطيع الخروج عنهم".

ومثالٌ مهم آخر "انت كنت بمنطقة فيها الجيش الحر، إذن أنت تدعم الجيش الحر" مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ الجيش الحرّ غير مصنّفٍ كمنظّمةٍ إرهابيّة، ولكن للأسف كان القضاء العسكري يحكم كلّ من انتمى للجيش الحر بالإرهاب،

صرنا في لبنان أمام قضائين مختلفين، قضاء محكمة التّمييز الجزائيّة التي أعطت اجتهاداتها أنّ الجيش الحرّ غير مصنف إرهابي. وأن لا يمكن أن يوصف بالإرهاب، ولكنّ القضاء العسكري نفسه كان يتهمهم بالإرهاب لذات السّبب".

فصار كلّ نازحٍ سوريٍّ , موجودٌ في عرسال تهمته قتال الجيش اللّبناني، وصار الانتقام من أي شخص سوري اذا كان مسانداً للثّورة السّوريّة، من خلال شيطنته وفبركة ملفّاتٍ بتهمة أنّه قاتل الجيش وأنّه إرهابي،

ويقول صبلوح: "القضاء العسكري يستخدم كأداة للاقتصاص من معارضي النّظام السّوري. العديد من المعتقلين تمت محاكمتّهم بتهمٍ ملفقة، ولم يحصلوا على محاكمات عادلة"

ثمّ أنّ المشكلة بالوقت الّذي أُعلنت فيه التّسوية، عندما لم يجد هؤلاء الناس الذين ثمن دفعوا سقوط النّظام من حياتهم وشبابهم، و الموجودين في السّجن، أحداً يسأل عنهم، أعلنوا إضراباً عن الطّعام، وهذا حقّهم.

ولكن عندما يُضرب المعتقل عن الطّعام ، وتجبره الدّولة على توقيع ورقة إخلاء مسؤوليّة موته عن الحكومة، "انو إذا متت متت على مسؤوليتك،" تُبيّن لنا مدى إنسانيّة هذه الإدارة. ومدى تجاوبها مع أبسط المتطلّبات"

ثم يطرح المحامي صلبوح مسألةً قانونيّة ويقول:

"لنكن واقعييّن أكثر. خلال تجربتي بهذه الملفات. أي شخص اتّصل بأبي محمدٍ الجولاني، أو اتّهم بانتمائه لهيئة تحرير الشّام، كان يعتقل في السّجن سنتين أو ثلاثة سنوات بتهمة الإرهاب،

اليوم رئيس الحكومة السّابق ميقاتي، كان ما يزال على رأس عمله في الحكومة عندما تصوّر مع الرّئيس أحمد الشّرع، هل تسقط تهم الإرهاب عن كلّ من ساند الثّورة السّوريّة، ويُسمح لهم بالعودة إلى عائلاتهم، أم يُدَّعَى على كلّ مسؤولٍ لبنانيٍّ قابل وسيقابل السّلطة الجديدة في سوريا؟.
نحن أمام مشكلةٍ معقدة يجب على العهد الجديد معالجتها،
حزب الله شارك بقتالٍ إلى جانب النّظام السّوري السّابق، وكان عناصر حزب الله يُعَاملون من قبل الأجهزة الأمنية في لبنان معاملة الأبطال، يبقى السّؤال: (اليوم يرى العالم كله النّظام السّوري أو نظام الأسد نظاماً إرهابيّاً، هل يحاكم عناصر حزب الله بتهمة الإرهاب والتعامل مع الإرهاب؟ أم تسقط تهم الإرهاب عن هؤلاء الموجودين في السّجون)"

"لا يمكنني رؤية 125 معتقل وسجين يسقطون كل يوم واحداً تلو الآخر وأنا أنتظر أي تسويةٍ ما في قادمات الأيّام، يجب على ضمير أي إنسان في لبنان أن يتحرك واسمح لي أن أقول، أن القيادة السّورية تحركت في هذا الموضوع، وهناك تواصل مع السّفارة السّوريّة في لبنان، بناءً على توجيهات الخارجية السّورية، تقدموا بكتاب للخارجية اللّبنانيّة. أنهم سيقابلون الموقوفين، وجميع المسؤولين لمعالجة هذا الملف. ورفع الظّلم عن هؤلاء النّاس. ويفترض أن تكون التحركات سريعةً وبأقصى سرعة لأن هؤلاء الناس ظروفهم صعبة جداً"

والجدير بالذّكر انّ الأستاذ محمد صلبوح كان مشاركاً في إعداد تقرير "كم تمنّيت أن أموت" الصّادر عن منظّمة العفو الدّوليّة " ثبتنا فيه انتزاع الاعتراف بالقوة من اللّاجئين السّوريّين، لدرجة صار اللاجئ يقول داخل السّجن (كم تمنّيت أن أموت.) الكثير من المعتقلين قالوا (تمنيت الموت من كثرة المهانات)، التقرير يثبّت حصول العقاب من خلال صعق الأعضاء التناسلية بالكهرباء، أو من يأتوا بأخته أو زوجته ويتركوهن بغرفة ثانية في وزارة الدّفاع يسلطوا عليها الكاميرا ويقولوا للمعتقل ـ الذي يشاهد في الغرف الأخرى ـ ، هل تبصم على الاعترافات أو أنهم سيقومون باغتصابهنّ.
نحنا كنا بمرحلة من المراحل نعيش معاناة صيدنايا. نفس طريق نظام الأسد بانتزاع الاعترافات بالقوة وشيطنة هؤلاء الشباب"

وفي مداخلة الإعلاميّة جنى بركات عن:

- هدف الحملة و تعاطي الإعلام مع القضيّة.
- الانتهاكات بالمحاكمات.
- تعامل السّلطات اللّبنانيّة مع القضيّة وموقف الحكومة السّوريّة.
- توضيح الفرق ما بين معتقلي الرّأي والمجرمين الجنائيّن.

تقول بركات: "الهدف الإعلامي من هذا الموضوع ألا يكون القادم شبيهاً بالّذي مضى،لا بسوريا ولا بلبنان..خرج عدد من اللّبنانيين من السّجون السّورية، وكان لا بدَّ من إخراج السّوريّين معتقلي الرّأي من السّجون اللّبنانيّة، أي كلّ من عارض النّظام السّوري واعتُقل بسبب تهمٍ لُفّقت لهم"

وفي شهادة لها عن كيفيّة سير القضايا في المحاكم نقلت:"الكثير من المعتقلين ليس لديهم محاكمات أو تكون محاكمتهم مؤجلة، وقد لا يحضرونها، وبالنّهاية يصدر الحكم.

في إحدى الحالات كان هناك شخصٌ أتابعه، وقد حصل على البراءة، وبعد سنتين أُعيد حبسهُ بنفس التّهمة"

"حاولنا أن نتواصل مع وزارة العدل السّابقة بحكومة تصريف الأعمال اللّبنانيّة، ولكنّ رئيس الحكومة لم يتجاوب معنا،و مع تشكيل الحكومة الجديدة كان الملف بعهده وزارة العدل، ثمّ انتقل من رئيس الحكومة ووزارة العدل على أيّام الرّئيس ميقاتي آخر أيّام حكمه، تواصلنا مع وزير العدل الجديد عادل نصار، وقال إنهم سوف يتابعوا هذا الموضع، وبالمقابل، الجهة السّورية حسب ما وصلنا من المعتقلين اللذين تواصلنا معهم، وأكّدوا علينا أن نركّز على هذه النّقطة،

أنّه بسبب ازدحام الأولويات ـ لدى الحكومة في دمشق ـ فهم غير قادرين على وضع سجناء الرأي على ضمن أولوياتهم، وقد كان هناك وعود سابقة وحديث بين الشّرع وميقاتي، لإرجاع الجميع و وعود بتشكيل لجنة و مسؤول للتّواصل مع الجانب اللّبناني وممثّل عن الحكومة السّوريّة. ولكن لم يُنَفذ هذا الكلام وبقي حبراً على ورق.

الآن نحن نتكلم بعد شهرين أو ثلاثة من سقوط النّظام في سوريا، ولا يزالون وراء القضبان.
من قبل عام 2019 وسجن روميّة، والمعتقلون يعانون من حالات مأساويّة جداً، وبالتّالي نحن نحاول أن نتابع الحكومتين، لنرى إلى أين سيصلون في هذا الموضوع. نحن لا نتكلم عن المحكومين جزائياً بتهم قتل أو سرقة أو التهم التي من حق اي دولة أن تحاكم أي مواطن أو مقيم عندها عليها، نحن الآن نتحدث عن سجناء الرّأي ، و هذه مسؤوليّة الحكومة الجديدة وأحمد الّشرع
إذا استمرّينا بهذه الطّريقة فهذا يعني أنّنا لم نتعلم من أخطاء الماضي التي كانت على مدى خمسين سنة، ومازلنا نحاول أن نقمع بشكل من الأشكال، و إن غيرنا بعض الألوان أو بعض الأسماء.

ملف عرسال والمحكمة العسكريّة والمخابرات العسكريّة

المحامية ديالا شحادة حول:

- مقتل لاجئين سوريين في عهدة الجيش اللّبناني (تموز 2017)
- المداهمات واعتقال اللّاجئين في مخيّم عرسال
- العرقلة القانونيّة في التّحقيقات.
- الضّغط ملاحقة القانونيّة للمحامية ديالا شحادة
- استغلال القضاء العسكري لقمع المعارضين.
- التّعذيب أثناء التّحقيقات الأمنيّة.
- تعطيل العدالة بسبب الأوضاع السّياسيّة.
- أهمية الحصول على التّقرير الطّبي الدّليل الوحيد على عمليات التّعذيب.

يتعلق الملف الذي أدلت الأستاذة ديالا شهادتها في سياقه هو مقتل أكثر من عشرة لاجئين سوريين كانوا في عهدة الجيش اللّبناني في تموز العام 2017. ,في الشّهر ذاته، صدر بيان رسمي أعلن فيه عن مقتل أربعة منهم، مبررًا ذلك بالظّروف المناخيّة.

في ذلك الوقت، كانت هناك محاولات لاستغلال الجيش اللّبناني في أجندة سياسيّة تخدم النّظام السّوري، كجزء من خطّة إعادة التّوزيع الدّيموغرافي في سوريا، الهدف من هذه المحاولة كان دفع اللّاجئين السّوريّين في مخيمات عرسال والقرى القريبة ـ الواقعة تحت سيطرة حزب الله ـ إلى العودة إلى سوريا، ولكن ليس إلى قراهم الأصلية، بل إلى المناطق الحدودية مع تركيا، مثل إدلب وجرابلس.

المداهمات واعتقالات اللّاجئين:

دخلت قوات الجيش اللّبنانيّ إلى عدد من المخيمات، حيث كان اللاجئون السّوريون يتجمعون وفقاً لقراهم، وهو أمر طبّيعي لوجود روابط اجتماعية بينهم ودور ذلك بالحالة النّفسية لهم. تمّت المداهمة فجراً بينما كان النّاس نيام، واعتُقل نحو 400 لاجئ من خيامهم من بين عائلاتهم وهم بملابس النّوم، ثم جُمعوا لساعاتٍ تحت الشّمس، مما تسبب في إصاباتٍ وحروقٍ بالغةٍ على أجسادهم.

تسرّبت صور من هذه الانتهاكات عبر بعض أفراد الجيش اللّبناني في اليوم نفسه، وانتشرت عبر الإعلام العربي ووسائل الإعلام السّورية المعارضة، بينما تجاهلها الإعلام اللّبناني التقليدي، باستثناء بعض المواقع الإلكترونيّة المستقلة.

بعد يومين من بيان الجيش، علمت المحامية ديالا شحادة أن الجيش بدأ بتوصيل جثث المعتقلين إلى مستشفى في عرسال، وتقول:" نصحت بعدم استلام الجثث قبل اتخاذ الإجراءات القانونيّة اللازمة، وبعد التّواصل مع القضاء اللّبناني، تم السّماح بتشريح ثلاث جثث"، لكنّ السّلطات منعت المحاميّة من دخول الكاتب بالعدل للحصول على التّوكيلات اللازمة.

لاحقاً، وفي محاولة لتحليل العيّنات بإحدى مخابر مستشفيات لبنان، تمّ تعقب المحاميّة ومساعدتها من قبل مخابرات الجيش أثناء نقل العيّنات إلى مستشفى بيروت لإجراء التّحاليل الطبّيّة، وحاول المطاردون لهم التّواصل مع المحاميّة عدّة مرّات خلال الرّحلة إلى المستشفى، وعندما رفضت التّوقف، كانت المخابرات بانتظارهم أمام المشفى و حاول عناصر المخابرات الاستيلاء على العينات بالقوّة، إلا أن الأستاذة ديالا تواصلت مع المدّعي العام التّمييزي القاضي سمير حمود، الذي بدوره

طلب منها تسليم العيّنات للمخابرات، وكان متوتراً جدّاً، وأكّد أنّه سيتواصل مع مديريّة المخابرات لضمان حفظ العيّنات في المستشفى العسكري.

ثمَّ عُيّينت لجنة أطبّاء من قبل المحكمة العسكريّة في محاولة لإخفاء الفضيحة، ولكن وعلى الرّغم من الضّغوط التي مورست لعرقلة سير الملف، صدر تقرير طبّي لم يُسمح للمحامين بالحصول على نسخة منه، بل تمت قرأته من قبل الأستاذة ديالا فقط دون السماح بأخذ ملاحظات.

وقد أكّد التّقرير أنّ أحد المعتقلين الثّلاثة توفي بسبب "أعمال الشِّدّة"، بينما ادُّعِيَ أن الاثنين الآخرين كانا يعانيان من مشاكل صحيّة، مثل الربو، مع التنويه أن مفردات الطّبيب الشّرعي لا تتضمن كلمة تعذيب بل ما يُشار إلى الحالة بـ"أعمال الشِّدّة".

عند إصرار الأستاذة ديالا على الحصول على التّقرير، تعرّضت للملاحقة القانونيّة، حيث طلبت وزارة الدّفاع مقاضاتها عبر النّيابة العامّة العسكريّة برئاسة القاضي "بيتر حماس" بتهمة "الإساءة إلى الجيش"

التدخلات السّياسيّة والتّعطيل القضائي:

بسبب الضّغط السّياسي، امتنع مجلس نقابة المحامين في بيروت عن منح الإذن برفع الحصانة عن المحامية. وعندما حاول القاضي فادي عقيقي إعادة الحصول على التقرير الطبّي، زُعم أنه غير موجود لديهم، رغم تأكيد المحامية أن التقرير بحوزة الطبّيب ولكنه لا يستطيع تسليمه دون إذن رسمي.

"الوضع الحالي يشير إلى محاولات لإعادة ترتيب النفوذ السّياسي داخل القضاء، خصوصًا نفوذ حزب الله، رغم أن جميع الأحزاب لها تأثير فيه. مع ذلك، تأمل الجهات المتابعة للملف في الحصول على التقرير الطبّي، باعتباره الدليل الوحيد على التّعذيب، خاصة أن عائلات الضحايا ما زالت مصرة على متابعة القضيّة رغم الظروف الصعبة"

التعامل مع ملف المعتقلين:

بعض العائلات طلبت التريث في الإجراءات خوفًا على سلامة أبنائها المعتقلين الآخرين، إذ تم اتهام بعضهم بالإرهاب واحتاجت المحامية سنتين لإثبات براءتهم. لاحقاً، تزامنت الظروف مع المظاهرات في لبنان وإغلاق المحاكم، مما عطل الإجراءات القضائية.

استغلال القضاء العسكري لقمع المعارضين:

منذ بداية الثّورة السّورية، تم استخدام القضاء العسكري كأداة لمعاقبة معارضي نظام الأسد. أي شخص معارض، حتى لو كان مصورًا أو ناشطاً إعلامياً، كان يُتهم بالإرهاب وفقًا للقانون اللّبناني. أو المادة 335 "تشكيل عصابة مسلّحة"

في 2018، أصدرت محكمة التمييز الجزائية برئاسة القاضي جوزيف سماحة قراراً أكد أن الجيش السّوري الحر ليس تنظيماً إرهابياً، لا في نظر الدّولة اللّبنانيّة ولا في نظر أي دولة أخرى، وبالتّالي لا يجوز اتهام أفراده بالإرهاب. ورغم هذا القرار، استمر القضاء العسكري في ملاحقة كل من عارض الأسد، بغض النّظر عن طبّيعة أنشطته.

القضاء العسكري لم يكن مقتصراً على استهداف المعارضين السّوريّين، بل شمل اللّبنانيين أيضاً. فمثلاً، سُجنت امرأة لبنانية سنة كاملة بتهمة الإرهاب لمجرد إرسالها 200 دولار لأقاربها في طرابلس قبل انهيار الليرة اللّبنانيّة.

مشاكل التّعذيب والتّحقيقات الأمنية:

رغم وجود بروتوكولات تمنع بقاء آثار التّعذيب على المعتقلين، إلا أن بعض الحالات نجت من هذا التمويه، مما يثبت استخدام العنف خلال التّحقيقات، خصوصاً في القضايا ذات الطابع السّياسي أو الأمني المرتبطة بمعارضة نظام الأسد أو حزب الله.

قسّمت المحاميّة المُحاكَمين إلى قسمين

من ارتكب أعمالاً خارج لبنان مثلاً ضد النّظام السّوري بهدف تقرير المصير حتى باستخدام السّلاح هو حق مشروع ومكرس بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون والعرف الدّولي. وبالتّالي الملاحقة لمن عارض الأسد من دون ارتكاب مجازر بحقّ مدنيّين، هي ملاحقةٌ غير قانونيّة مستمرة حتى الأمس القريب .

والقسم الثّاني من أُدين بارتكاب أفعالٍ داخل لبنان، والانتماء لجماعات مثل داعش والنّصرة وغيرها، والمرتبطة أيضاً بتحقيقات دوليّة، تقوم بهذه الرّعايات في لبنان أجهزة مخابرات الجيش في "أبلح" و بوزارة الدّفاع وشعبة الأمن العام في بيروت، التّحقيق يتم بوجود طبّيب يتأكّد من عدم وجود آثار للتّعذيب، الذين يقومون بالتّحقيق يستخدمون الشّدّة والتّعذيب في انتزاع الاعترافات، وعلى الرّغم من وجود هامش من العدالة بالمرحلة الثّانية من التّقاضي، ـ أي محكمة التّمييز الجزائيّة، والتي وصل إليها القاضي النزيه الرّئيس "جون القزّي" منذ بضع سنوات، نتيجة الأزمة السّياسيّة في لبنان والّتي منعت حصول تشكيلات قضائية، والذي تعامل برحمة مع هذه الملفّات ـ ولكن هذا الهامش لم يكن قادراً على رفع الظّلم عن المعتقلين المرتبطين بملفّات أمنيّة ولذلك يجب إبطال كل هذه التّحقيقات

وقد وثقت المحامية دبالا شحادة ما لا يقل عن عشر حالات تعذيب من خلال تقارير طبّية.

دور الإعلام في متابعة القضيّة | الإجراءات الإعلاميّة والضّغط، الإعلامي مؤيد اسكيف:

- ❖ أهمية الإعلام في دعم القضيّة.
- ❖ الاستراتيجية الإعلامية والضّغط السّياسي، والتّحديات التي واجهها الإعلام في تغطية القضيّة.
- ❖ موقف المنظّمات الحقوقيّة والتّقارير الإعلاميّة وموقف الحكومة اللّبنانيّة والتّحدّيات القانونيّة.

❖ ضرورة استمرار الضّغط الإعلامي

نجاح أي قضيّة يعتمد على جهود أصحابها والناشطين فيها. في هذه الحملة، اعتمدنا على العزيمة والصبر رغم صعوبة الموقف، كان شعار هذه الحملة ضمن الفريق، "نحن ننحت في الهواء"، والحقيقة أي حملة اعلامية هي نحت في الهواء، مستلهمين من مقولة غسان كنفاني: "لماذا لم تقرعوا على جدران الخزان؟".

واجهنا العديد من القصص المأساويّة، مثل حالة حسن حربا، المحكوم بالمؤبد فقط بسبب تشابه الأسماء،و قصة شاب آخر دخل الى السّجن اتهم بالإرهاب وهو قاصر, وقصص معتقلين آخرين تم اتهامهم بالإرهاب دون أي دليل. كما عانى العديد من المعتقلين من أوضاع صحيّة كارثيّة، حيث كاد بعضهم يفقد بصره بسبب نقص الرّعاية الطبّيّة.

اعتمدنا على مسارين رئيسيين في حملتنا رغم المضايقات التي واجهتنا في هذا الجانب، :

1.الضّغط السّياسي والعلاقات العامّة من خلال التّظاهر، الإضرابات، والتّواصل مع المنظّمات الحقوقيّة وصُنّاع القرار.

2.التّغطية الإعلاميّة عبر وسائل الإعلام التّقليديّة ووسائل التواصل الاجتماعي التي لها دور كبير في التعاطي مع قضيّة من هذا النوع.

أطلقنا تسمية "معتقلو الرأي" على هؤلاء المعتقلين، نظراً لاعتقالهم على خلفية الثّورة السّوريّة وليس بسبب جرائم حقيقيّة. ويُقدَّر عددهم حالياً بين 170 و200 معتقل، لكن العدد الدّقيق غير معروف بسبب غياب المعلومات الكاملة عن أماكن تواجدهم أو حتى الموجودين جميعاً داخل السّجون، منهم ضباط منشقون، وجميعهم معارضون للنّظام, اتّهموا على خلفيّة معارضتهم للنّظام السّوري, او لأنّهم أبناء المناطق التي قاومت حزب الله.

رغم التّحديات، استطعنا تأمين بعض العلاجات الطبّيّة للمعتقلين، وتحمّلنا التّكاليف القانونيّة للدّفاع عنهم، لكنّنا واجهنا صعوباتٍ في تحويل الأموال للمعتقلين بسبب القيود الأمنيّة. حتى عمليّاتٍ جراحيّةٍ بسيطة لم نتمكن من تمويلها بسهولةٍ بسبب العوائق التي وُضعت أمامنا.

في النّهاية، تظلّ هذه القضيّة مستمرّة، والتّحدّيات الّتي تواجهها تؤكّد مدى تعقيد الوضع القانوني والسّياسي المرتبط بالمعتقلين في لبنان.

أنا أعتقد أننا استطعنا من خلال هذه الحملة أنا والعديد من الزّملاء من التّواصل مع سياسيّين وحكوماتٍ وكلّ جهةٍ معنيّةٍ بهذا الملف وأخرها الرّئيس الحالي أحمد الشّرع، وكل هذه المراسلات والإجراءات تصبّ في أن نوصل صوت هؤلاء الشّباب وهذا الظّلم الذي وقع عليهم، وهذا عار على الإنسانيّة وليس فقط على لبنان أو النّظام السّوري، أيضا على الصّامتين حيال هكذا جريمة فهناك ناس تقتل تحت التّعذيب ومنهم بشار عبد سعود وآخرين، الأحكام التّعسفيّة بكل معنى الكلمة، هناك ناس أُخذت على الحواجز تزامنا مع أحداث عرسال أو غيرها، وهؤلاء شباب أبرياء فقط لأن لديهم موقف معين من أبناء منطقة معيّنة أو لأنّهم سوريّين ومعارضين للنّظام. والمطلوب الأن تحفيز الجميع للتحدث والكتابة عن هذا الموضوع ونشر كل ما يصدر عن الحملة ووسائل الإعلام التي كثّفت مؤخرا من عملية نشر التقارير وأيضا العديد من المنظّمات الحقوقيّة منها الشبكة السّورية لحقوق الإنسان ومركز وصول وغيرها أصدرت بيانات تطالب بحرية هؤلاء المعتقلين ورفع الظّلم عنهم وكأنّه صيدنايا، حتى أننا اعتمدنا لفترة معينة تسمية السّجون السّورية أو الأسدية في لبنان لأن الواقع كان كذلك مع كل أسف.
الأن نحن نعتقد أننا أصبحنا في مرحلة جديدة، ومن 8 كانون الأول الماضي كان يجب أن يفرج عنهم ولكن تأخّر الأمر، وأعتقد أن هذه الفترة التي بقوا فيها بعد سقوط النّظام هي الأكثر إيلاما. ولكن لا يوجد أي مبرر، فدائما نصطدم بردود بيروقراطية باردة وباهتة.

- التّواصل مع الإدارة الجديدة وردود الأفعال ومواقف الأطراف السّياسيّة ووسائل الإعلام تجاه القضيّة

- ❖ الجهود الحقوقيّة والتّحديات التي تواجه المعتقلين والانتهاكات في السّجون اللّبنانيّة وآلية التعامل مع المعتقلين
- ❖ القوانين اللّبنانيّة ومحاكمة السّوريّين بتهم الإرهاب نماذج من قضايا التّعذيب والتلفيق بحق المعتقلين السّوريّين
- ❖ الضّغط الحقوقي والإعلامي لمواجهة الانتهاكات
- ❖ القضاء العسكري في لبنان وتأثيره على السّوريّين المعتقلين

ذكرتم أنّكم تواصلتم مع الإدارة الجديدة الممثّلة بالسّيد أحمد الشّرع، فهل تلقيتم أي إجابات من هذا الجانب؟ وهل كان هناك تجاوب من قبل الأطراف السّياسيّة ووسائل الإعلام العربيّة والعالميّة مع الحملات التي تقومون بها؟

الإعلامي مؤيد اسكيف: بالتّأكيد، كان هناك تجاوب. اليوم، أجرينا مراسلة مع الصليب الأحمر بعد زيارة قاموا بها للمعتقلين، ومن المتوقع أن يكون هناك تعاون خلال الأيّام القادمة. أما فيما يتعلق بالحكومة السّورية، فقد التقى الأستاذ حسام غانم والأستاذ محمد صبلوح بممثلين عنها، لكن الرّدود التي تلقوها كانت متناقضة، وأحياناً تأتي ردود أخرى تنفيها، وجميعها لا ترتقي إلى مستوى المأساة الحاصلة في المعتقل.

في وقت سابق، عقدنا مؤتمراً عبر منصة "زوم" دعونا إليه مجموعة من السّياسيّين والمنظّمات والشخصيات الفاعلة، وكان هناك تفاعل، لكن لم يتجاوز الأمر عبارات التّضامن، باستثناء بعض التّحركات المحدودة، وهو أمرٌ مؤسف.

أنا أقول دائماً إنّ استمرار الأزمة السّورية وتفاقم معاناة شعبها يعود إلى العجز عن إدارتها وإيجاد حلول للمشاكل القائمة. وهذه هي ذات المشكلة التي نواجهها في مختلف الحملات والقضايا. ومع ذلك، سنواصل المطالبة بحقوق هؤلاء المعتقلين.

قبل فترة، كانت هناك لحظة تفاؤل حين ناقشت إحدى المنظّمات السّورية استقبال المعتقلين على الحدود بما يليق بهم وبالتّضحيات الكبيرة التي قدموها. فلكل معتقل قصة، بل مئات القصص والكثير من المآسي. وقد وثّق الأستاذ عمر جانباً من هذه المعاناة في كتاب مطبوع، لكن الأمر يستحق المزيد من التوثيق كي لا تُنسى هذه المعاناة.

كيف تتعامل إدارة السّجن مع هذه القضيّة وكل ما نسمعه اليوم من الضّيوف؟ وهل يوجد في القانون اللّبناني نص يجيز للسّلطات العسكريّة أو الأمنيّة أو الجيش اللّبناني اعتقال أشخاص لم يرتكبوا جرائم على الأراضي اللّبنانيّة ولم يتدخلوا في السّياسات اللّبنانيّة، بل كانوا موجودين في بلد آخر وسعوا إلى أن يكونوا جزءاً من التّغيير السّياسي هناك؟ هل يوجد أي نصّ قانونيّ يتيح ذلك؟

المحامي محمد صبلوح: فيما يخص إدارة السّجن، عندما يقرر أحد المعتقلين الإضراب عن الطّعام، فإن الإدارة تتركه، لكنها تجبره على توقيع وثيقةٍ تنصّ على أنّه يتحمّل المسؤوليّة عن أي ضرر قد يلحق به إذا احتاج إلى رعاية طبّية، وكأنّه يوقّع على شهادة وفاته بنفسه. للأسف، إدارة السّجن ليست مخولةً بمنحهم الحريّة، لذا لا يمكن تحميلها مسؤوليّة احتجازهم، لكن من المؤكّد أنّها على درايّة بالمشاكل المأساويّة التي تعاني منها السّجون اللّبنانيّة، والتي تحتاج إلى إعادة تأهيلٍ جذري.

السّؤال المطروح هنا: هل تقوم إدارة السّجن بإبلاغ الحكومة اللّبنانيّة بتطورات الإضراب عن الطّعام الذي ينفذه المعتقلون؟ لأننا حتى اللحظة لم نرَ أي موقف رسمي من وزير العدل، أو الدّاخلية، أو أي مسؤول في الحكومة الجديدة تجاه هذا الإضراب. قبل أقل من ساعة، نُقل أحد المضربين إلى المستشفى بعد أن أنهكته عشرة أيّام من الإضراب، ومع ذلك، لم نشهد أي تحرك من المسؤولين الجدد في لبنان لمعالجة الإرث الفاسد للمسؤولين السّابقين.

كما نتساءل: هل تزود إدارة السّجن الجهات المختصة في لبنان بالمعلومات الكاملة حول ما يحدث في الدّاخل؟ هذا ما ننتظر أن تكشف عنه الأيّام القادمة، ونتمنى أن يكون ذلك في أسرع وقت. حتى الآن، لم نسمع أي موقف رسمي حول حق المعتقلين في الإضراب عن الطّعام لإيصال رسالتهم.

أما بخصوص محاكمة شخص متّهم بارتكاب جريمة خارج الأراضي اللّبنانيّة، فهناك اتفاقية خاصة بين لبنان وسوريا تعلو على القوانين المحليّة اللّبنانيّة، وتنص على أنه لا يجوز للقضاء اللّبناني محاكمة أي شخص متّهم بارتكاب جريمة على الأراضي السّورية إلا بناءً على ادعاء من النيابة العامة السّورية نفسها.

للأسف، لقد أثّرنا هذا الموضوع منذ سنوات أمام القضاء العسكري، لكن لم نحصل على أي رد. وقد تمت محاكمة مئات، بل ربما آلاف السّوريّين، فقط لأنّهم كانوا مؤيدين للثورة السّورية.

وجميعنا تابعنا قضيّة بشار عبد سعود، اللاجئ السّوري الذي قُتل تحت التّعذيب بعد اعتقاله من مخيم صبرا وشاتيلا. لاحقاً، ادعى جهاز أمن الدّولة الذي قتله أن الضّحية كان عضواً في خليّة إرهابيّة، بينما في أحيان أخرى زعموا أنّه تاجر مخدّرات. أحيلت قضيّته إلى القضاء العسكري، لكن على الرّغم من اعتراف الجهاز الأمني بأنه توفّي تحت التّعذيب، تم اعتبار القضيّة جنحة، واكتُفي بمدة توقيف الضّبّاط والعناصر المسؤولين قبل الإفراج عنهم.

والفضيحة الأكبر أن السّوريّين الذين تم اتّهامهم بالإرهاب تعرّضوا للتّعذيب، وأُحيلوا إلى المستشفى للعلاج، ولم يكن هناك أي دليل يدعم الاعترافات التي انتُزعت منهم تحت التّعذيب. وفي نهاية المطاف، لم تُقم أي محاكمة لهم، ما يعني أنهم أقوى من أن يكونوا مجرد أبرياء.

هذا مثال واضح على كيفية فبركة الملفات للانتقام من أي سوري دعم الثّورة السّورية بهذه الطّريقة البشعة. والأسوأ من ذلك، أن مرتكبي جرائم التّعذيب لم يُحاسَبوا، ليس فقط في هذه القضايا، بل أيضاً في قضيّة أخرى تعود إلى فترة خطف جنود الجيش اللّبناني من عرسال. حينها، استُشهد أحد الجنود، وهَدّد والده بقتل سكان عرسال إذا لم يُقبض على قاتل ابنه. وفي استجابة لذلك، قامت أجهزة الأمن العام ومخابرات الجيش اللّبناني باعتقال شخص، وتعرض لأبشع أنواع

التّعذيب، بما في ذلك الصّعق الكهربائي على أعضائه التّناسلية، لانتزاع اعتراف منه بأنه المسؤول عن الجريمة.

أحيل ملفه إلى المحكمة العسكريّة، لكن لم يُسمح له حتى بأبسط حقوقه، مثل تعيين محامٍ يدافع عنه. وبدلاً من ذلك، تم تعيين محامٍ من نقابة المحامين فرضوا عليه قول بضع كلمات فقط، وعندما رفض، تم تعيين محامٍ عسكري، وحُكم عليه بالإعدام.

لاحقاً، أُحيلت قضيته إلى محكمة التمييز العسكريّة، وتولت الدّفاع عنه هناك. قدمنا طعناً بالحكم، وطالبنا بإعادة المحاكمة. كما حصلنا على وثائق تثبت أنه نُقل إلى سجن روميّة وهو في حالة صحية خطيرة، لكن مدير السّجن رفض استلامه لأنّه كان يحتضر أمامه. استُدعي طبّيب شرعي ووثّق التّعذيب، ومع ذلك، لم يُسلَّم إلينا أي تقرير حتى الآن.

هذا مجرد نموذج لكيفية تلفيق التهم، حيث يمكن ببساطة أن يُلفَّق أي ملف ضد أي شخص، ويُزج به في السّجن ككبش فداء. هذا ما حدث مع السّوريّين في لبنان لأنّهم كانوا الحلقة الأضعف، ولم يكن هناك من يدافع عنهم.

نحن، كمنظمات حقوقية ومحامين، واجهنا هذه الانتهاكات قدر الإمكان، وتعرضنا للتهديدات بسبب ذلك، لكننا لم نصمت. من الضروري أن يدرك الرأي العام كيف تم التعامل مع هؤلاء الأشخاص، لأنّ البعض يروج لفكرة أننا نحاول الدّفاع عن إرهابيين، لكن السّؤال الحقيقي هو: ما هو تعريف الإرهاب؟ إذا كان دعم الثّورة السّورية يُعد إرهاباً، فإن الثّورة السّورية اليوم باتت هي القيادة في سوريا، وبالتّالي يُفترض إسقاط جميع تهم الإرهاب عن هؤلاء المعتقلين.

القضاء العسكري في لبنان تجاهل الاتفاقيات الخاصة بين لبنان وسوريا، وأخضع كل سوري لمحاكمات، بغض النّظر عما إذا كان قد انتمى إلى أي فصيل من المعارضة السّورية أم لا.

وفي سؤال للأستاذة ديالا عن المسؤول سياسيًا من الأطراف السّياسيّة اللّبنانيّة عن هذا الملف؟ وهل يوجد تدخلات أو ضغط لعدم تيسير هذه الملفات؟

المحامية ديالا شحادة: إذا كنت تقصد موضوع عدم تسليم المعتقلين السّوريّين في لبنان، لا أعتقد أن هذا الموضوع يوجد عرقلة له، ولكن ما زلنا في مرحلة تشكيل حكومة جديدة. أول الأخبار التي صدرت عن طلب الرّئيس الشّرعي لتسليم المعتقلين السّوريّين في لبنان إلى سوريا كان بعد زيارة رئيس حكومة تصريف الأعمال السابقة لسوريا، وصدرت عن مصادر من فريقه.

وبحسب المحامية شحادة فإنّ تأجيل اتّخاذ القرار كان بسبب إعادة تشكيل الحكومة وعدم نيلها الثّقة حتى لحظة فتح هذا الملف الآن

التّحدّيات السّياسة التي واجهت الملف:

من الطبّيعي جداً أن الدّولة اللّبنانيّة، التي استخدمت خطاباً رسمياً واضحاً خلال السّنوات الأخيرة، تحمل اللجوء السّوري والأزمة داخل سوريا مسؤوليّة الأزمات اللّبنانيّة، والتي هي نتيجة تراكم سوء إدارة وفساد من قبل الحكومات اللّبنانيّة المتعاقبة منذ عشرين سنة. ومن الطبّيعي أن هذا الخطاب كان يتحدث عن اكتظاظ السّجون اللّبنانيّة ووجود نسبة كبيرة من المعتقلين السّوريّين، لذا فمن الطبّيعي أن يكون التّوجه السّياسي لصالح تسليمهم.

الأطر القانونيّة المتعلّقة بتسليم المعتقلين:

البعض يتكلم عن عائق قانوني، وتحديداً الاتفاقيّة القانونيّة التي وُقّعت عام 1951، والتي تم تعديلها لاحقاً وإضافة ملحقات إليها. هذه الاتفاقية تتكلم عن تسليم المعتقلين ولكن ضمن

شروط، وأحد هذه الشروط أن لا تكون دوافع طلب التسليم سياسيّة، وهذا غير متوفر في حالتنا. ولكن من الشروط أيضاً أن يكون الجرم قد ارتُكب في سوريا أو في دولة غير سوريا وليس في لبنان. وبالتّالي، فإن أي تسليم للمعتقلين السّوريّين لا يمكن أن يقوم على الاتفاقيّة القضائيّة بين لبنان وسوريا، سوى بالنّسبة للذين اتُهموا أو أُدينوا بارتكاب جرائم وقعت أو يُدَّعى وقوعها في سوريا.

اي أنّ الأطر القانونيّة تنصّ على:

1. الاتفاقية القضائية بين لبنان وسوريا (1951) تحدّد شروط التّسليم، وأحدها عدم وجود دوافع سياسيّة، وهو شرط غير متوفر في الحالة الحاليّة.

2. الاتفاقيّة تنصّ على تسليم الموقوفين فقط إذا ارتُكبت الجرائم في سوريا أو دولة ثالثة، وليس في لبنان.

3. بناء عليه تسليم المعتقلين سيكون فقط لمن اتُهِموا أو أدينوا بجرائم ارتُكبت في سوريا، أما الباقون فيتطلب تسليمهم إجراءات قانونيّة مختلفة

وحسب الحلول السّياسيّة والقانونيّة يجب أن يكون هناك إجراء مختلف:

- إمكانية إصدار عفو عام أو خاص لمعالجة وضع المعتقلين السّوريّين في لبنان.

- مراعاة الحقوق الشّخصيّة للمدّعين اللّبنانيين، لأنّ من الممكن أن يكون هناك عدد من هؤلاء المتّهمين بارتكاب جرائم في لبنان، ولهم مدّعون شخصيّون يطالبون بحقوقهم. وحتى قوانين العفو لا تلغي الحقوق الشّخصيّة، وبالتّالي سيتم النّظر فيها

- تشكيل لجنة مختصة لدراسة الملف قانونياً وسياسياً.

- قرارات الدّولة اللّبنانيّة, يجب أن تأخذ بعين الاعتبار علاقتها بالحكومة السّورية الجديدة ومصالحها السّياسيّة لأنّ من مصلحة الدّولة اللّبنانيّة أن تحصل على أفضل العلاقات مع الحكومة السّوريّة الجديدة، ولكن بطريقةٍ لا يتم فيها انتهاك حقوق اللّبنانيين المدَّعين، أو لا تظهر الحكومة اللّبنانيّة أمام الجمهور اللّبناني وكأنّها تتراجع عن خطابها السّابق، الذي اتهم عدداً كبيراً من السّوريّين

بارتكاب جرائم بحق الدّولة، وقتال الجيش، وخطف عساكر. مع العلم أن القاتلين والخاطفين الحقيقيّين هم في سوريا، وقد فُتِحت لهم الأبواب، سواء من تنظيم الدّولة الإسلامية أو جبهة النّصرة. وإن وجد أحد منهم في السّجون اللّبنانيّة، فهو ليس القاتل الحقيقي.

فهل سيكون هناك عفو عام صادر عن مجلس النواب اللبناني؟ أو عفو خاص؟

ومن هنا، فإن الحديث عن تشكيل لجنة هو أمر منطقي. الدّولة اللّبنانيّة يمكنها اتخاذ قرارات سياسيّة بالتّعاون مع القضاء، وذلك ضمن مصلحة الدّولة اللّبنانيّة بسبب اكتظاظ السّجون، الذي بلغ ثلاثة أضعاف القدرة الاستيعابية لها. ولكن بالنّسبة للحقوق الشّخصيّة، فنحن غير معنيّين هنا بالاتفاقيّة القضائيّة، فهناك جرائم مختلفة ليست أمنيّة أو سياسيّة، بل تتعلق بالسّرقة أو الاعتداء أو الضّرب أو غيرها.

الشاهد رقم 2

اسمي (ق) . لم يبقَ إنسان في هذا العالم إلا وخاطبناه، وناشدناه، وحلفناه بالله، ولكننا لم نستجدِ أحداً، لا، نحن كنا نطالب بحقوقنا.

أنا اليوم أخاطبكم بعد 14 يوماً دون طعام، أعيش على الماء. عندما أتحدث مع أهلي أخبرهم أنني آكل، وأفتح الكاميرا لأريهم، ولكن أشهد الله أنني أضع الطّعام في فمي ثم أعود وأخرجه.

أنا متّهم بالإرهاب، إرهاب لأنّني قاتلت في سوريا ضد بشار الأسد، قاتلت حزب الله، وأنا الآن بين أيديهم وأفتح الكاميرا، لماذا؟! لأنّني أعتبر نفسي ميتاً بالفعل، بعد قليل سيأخذونني لأنّ هاتفي غير شرعي.

أنا فقدت أي أملٍ بهذه الدنيا عندما سمعت ابنتي اليوم تسألني: "أبي، لماذا أنت محبوس؟" أعتبر نفسي مناضلاً في الثّورة السّورية، وأحاول أن أشرح لها، ولكن ماذا أقول لها؟ لماذا أنا محبوس؟!

أنا لست لصاً، لستُ سارقاً، ولست مغتصباً.. أنا انشققت عن شعبة المخابرات عام 2011، واليوم في سوريا لا يتجاوز عدد المنشقّين عنها خمسة أشخاص. قد يراني البعض ملتحياً، ولكنني الآن داخل السّجن.

عندما انشقيت، الحمد لله لم أكن من مجرمي صيدنايا، وحصلت على ما سموه "ثناءات"، لكنّني لم أعتبرها كذلك. انشقيت حتى لا أصل إلى هذا اليوم الذي يُقال فيه لابنتي: "أبوك مجرم". لكنّني اليوم أنظر إلى ابنتي وهي تقول لي: "بابا، سيأتي الثّوار ليأخذوك، الجميع خرج من السّجن وأنت لا تزال هناك". ماذا أقول لها؟!

أنا اليوم لم أصل إلى هذه المرحلة لكي أستجدي، لماذا؟! والله ليس لأجلي، فقد قضيت تسع سنوات وجسدي تعرض للتّعذيب، يداي مصابتان، لماذا؟! لأنّني إرهابي؟! أشهد الله أنني لم أصل إلى هذه المرحلة إلا لأنّني أريد أن أكون صادقاً مع ابنتي.

فتحت الكاميرا رغم المخاطر، والأستاذ محمد والأستاذة ديالا يعرفان ما معنى أن أفتح الكاميرا من قلب السّجن. بعد قليل، سيضعونني في زنزانة انفرادية باردة وقاسية، لماذا؟! لأن ابنتي أصبحت تستحق ذلك، ليس لأجلي والله.

لقد ناضلت تسع سنوات في السّجن، ولكن منذ 8/12/2024، كل يوم وكل ساعة أعيشها كأنّها سنة. أرى وأتابع الذين كانوا معي في شعبة المخابرات وكانوا يرتكبون الجرائم، وهم اليوم أحرار في شوارع دمشق تحت اسم "التسوية"، بينما لا أزال أنا هنا... لماذا؟!

أنا متّهم في لبنان، والأساتذة هنا يعرفون كيف تُركب الملفات هناك، ولكن إلى متى؟! حضرنا اجتماعات في الثاني والخامس من الشهر، ولو أردتُ، لقلت إنني حضرت آلاف الاجتماعات دون أي نتيجة.

أنا أحمل من أتحدث معهم الآن مسؤوليّة دمي إذا تم تسليمي إلى بشار الأسد.

إذا كان هناك منكم من كان سجيناً، فليسترجع ذاكرته، السجين يتعلق بأي قشة. عندما كنا مهددين بالترحيل إلى سوريا، كان أهلنا يقولون لنا: "الأموال التي تدفعونها في لبنان، إذا دفعتموها في سوريا ستخرجون"، لكن 95% منا، نحن المعتقلين على خلفية الثّورة السّورية، كنا نرفض ذلك لأننا أبناء هذه الثّورة، ولن نخونها.

واليوم، بعد نجاح الثّورة، ومنذ لحظة هروب هذا الجبان حتى الآن، نعيش كل لحظة في هذا السّجن وكأنّها سنوات. لن أقول أكثر من أن صوتي وصوتكم ليس لأجلي، ولا أطلب شيئًا لنفسي.

أشكركم على تعاطفكم، ولكنني أريد أن تجدني ابنتي وتقول لي: "تعال..."

انتهت الثّورة، أليس كذلك؟ هكذا قالت دولتنا... انتهت الثّورة. أين أنتم يا دولتنا؟!

أنا الآن أسمع من الأستاذ مؤيد أنهم لا يعرفون أين أنا... كنا نقول إننا نناشد أبناء الثّورة، واليوم نناشد الدّولة.

شكراً لكم، وسامحوني لأنّني لم أعد قادراً على الاستمرار.

الشاهد رقم 3، الأستاذ حسام:

أريد أن أتحدث عن تحركاتنا داخل دمشق، لقد قمنا بالعديد من الزيارات إلى الجهات الرسمية، ولكن حتى الآن لم نصل إلى أي نتيجة. لا نعرف إلى أين وصل هذا الملف، ولا نعرف من المسؤول عنه.

قابلنا عدة شخصيات في وزارة العدل، لكنها لم تكن بمستوى الوزير، بل معاون الوزير، وكان يقول إنهم يدعمون ويتابعون الملف، وأنهم يوجهون لهجة قاسية للبنان بشأن تسليم الموقوفين السّوريّين، بعد ذلك، التقينا بالوزير، لكنه قال إن هذا الملف ليس من اختصاص وزارة العدل، بل من اختصاص وزارة الخارجية.

هذا التقرير يعكس معاناة المعتقلين السّوريّين في سجن روميّة، ويوضح الحاجة الملحة لحل سياسي وقانوني يضمن الإفراج عنهم وتحقيق العدالة.

التّوصيات

في ضوء الانتهاكات الواردة أعلاه، يوصي التّقرير بما يلي:

1.مباشرة الحكومتين اللّبنانيّة والسّورية بتحمّل مسؤولياتهما تجاه الملف، و فتح تحقيقات مستقلة وشفافة حول أوضاع المعتقلين السّوريّين في سجن روميّة ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات.

2. ضمان محاكمات عادلة للمعتقلين وفقاً للمعايير الدّوليّة، بما في ذلك الحق في الدّفاع وتوفير محامين مستقلين لهم. وتسليمهم السياسيّين وأصحاب الرأي منهم للجانب السّوري ـ حسب مطالبهم ـ لضمان حقوقهم في حال كانوا مذنبين فعلاً ـ أو إطلاق سراحهم الفوري والغير مشروط إن كانت تهمهم تندرج تحت بند الدفاع عن النّفس حسب شرعة حقوق الإنسان، أو تهم الرأي.

3. تحسين الظروف المعيشيّة داخل السّجن، من خلال الحد من الاكتظاظ وتوفير الغذاء والرّعاية الصّحيّة اللازمة.

4. منع التّعذيب وسوء المعاملة، وضمان امتثال السجون اللّبنانيّة للقوانين والاتفاقيات الدّوليّة المتعلقة بحقوق الإنسان وخاصّة اتفاقية جنيف، التي تنص على حماية أي معتقل من التّعذيب وخصوصاً أثناء فترة الصّراعات حيث يسود الفلتان الأمني.

5. تعزيز الرّقابة الدّوليّة والمحليّة على مراكز الاحتجاز في لبنان لضمان الالتزام بالمعايير القانونيّة والإنسانيّة.

ونختتم بالتّوصية الأخيرة:

6. اعتبار قضية معتقلي سجن روميّة قضية رأي عام، وجزء لا يتجزأ من مسار تحقيق العدالة الانتقاليّة وضمان الحقوق وجبر الضّرر، وذلك يتضمن أيضاً ملاحقة المسؤولين عن هذه القضايا ومجابهة أيديولوجيا النّظام القديم الوحشيّة واللا إنسانيّة والعمل على بترها من المجتمع السّوري

والّلبناني من خلال حملات الملاحقة القانونية، والإعلاميّة، والتّوعية الجماهيريّة بالحقوق والواجبات والحراك السّياسي والسّلمي القادر على إحقاق الحق، ووضع الحد الأخير لتلك الحقبة المظلمة فكراً وفعلاً.

مراجع ذات صلة:

1. **تقرير: "قراءة للأوضاع الحقوقية أمام المراجع القضائية والأمنية"**، ديالا شحادة، صادر في 1 تشرين الأول 2015.
   قراءة للأوضاع الحقوقية أمام المراجع القضائية والأمنية | حقوق . *من هنا.*

2. **المحامية ديالا شحادة تكشف تفاصيل حصولها على عينات من جثث السوريين الذين ماتوا تحت التعذيب في لبنان.** **من هنا.**

3. **تقرير لمنظمة العفو الدولية: "لبنان: كم تمنيت أن أموت"**: لاجئون سوريون احتجزوا تعسفياً بتهم تتعلق بالإرهاب وتعرضوا للتعذيب في لبنان، صادر في 9 مايو 2021.
   لبنان: كم تمنيت أن أموت: لاجئون سوريون احتجزوا تعسفياً بتهم تتعلق بالإرهاب وتعرضوا للتعذيب في لبنان. *من هنا.*

4. **بيان الشبكة السورية لحقوق الإنسان**: "قرابة 2000 سوري محتجز في السجون اللبنانية بينهم قرابة 190 شخصاً على خلفية مشاركتهم في الثورة السورية" صادر في 18 فبراير 2025.

الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان تدعو الحكومتين السورية واللبنانية إلى تحرك عاجل لإنهاء معاناة المعتقلين السوريين في لبنان. من هنا.

5. **تحقيق استقصائي للجزيرة: "الجزيرة نت تكشف أوضاع المعتقلين السوريين في سجن رومية اللبناني"**، صادر في 16 فبراير 2025.

الجزيرة نت تكشف أوضاع المعتقلين السوريين في سجن رومية اللبناني | سياسة. من هنا.

6. **مقال: "مظاليم السجون اللبنانية.. سوري يقضي حكمًا بالمؤبد لتشابه أسماء مع مطلوب ميت"**، صادر في 6 أغسطس 2024.

مظاليم السجون اللبنانية.. سوري يقضي حكمًا بالمؤبد لتشابه أسماء مع مطلوب ميت. من هنا.

7. **مقال: زمان الوصل: "قائمة بأسماء السوريين المحكومين بالإعدام والمؤبد في سجن "رومية" اللبناني"** صادر في 21 تشرين الثاني 2021. من هنا.

8. مقال: الحرة: "ينتصر لسوري قتل تحت التعذيب .. "قرار تاريخي" لقاضية لبنانية يوثق انتهاكات أمن الدولة" صادر في 07 ديسمبر 2022. من هنا.